

من المديرية العامة للدراسات والتشريعات الجبائية
إلى

1200

الموضوع : حول الضريبة على الدخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية بالنسبة للأراضي
الدولية ذات الصبغة الفلاحية والتي فقدت هذه الصبغة

المرجع : مكتوبكم عدد 2139 بتاريخ 3 جوان 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، أن ورثة المرحوم
طلبوا تمكينهم من شهادة في رفع اليد عن العقار الفلاحي دولي الأصل موضوع
الرسم العقاري عدد الكائن والمفوت فيه لفائدة مورثهم. كما أفدتم أنه
ولتحديد صبغته، نصت الشهادة الصادرة عن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بين
عروس أن هذا العقار مرتب حسب تحديد خارطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية بن
عروس المصادق عليها بالأمر عدد 2765 لسنة 2005 ضمن المناطق العمرانية كما
اعتبرت وزارة الفلاحة أن العقار المذكور فقد صبغته الفلاحية. في حين اعتبرت النيابة
الخصوصية لبلدية بومهل البساتين أن هذا العقار يوجد خارج حدود مثال التهيئة العمرانية
للمنطقة البلدية بومهل البساتين المصادق عليها بالأمر عدد 3014 لسنة 2007 .

وطلبتكم على هذا الأساس معرفة هل تستوجب الضريبة على الدخل بعنوان القيمة
الزائدة العقارية على القيمة المتأنية من عملية التفويت المذكورة ؟

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام العدد 3 من الفصل 27 من مجلة الضريبة على
دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات تطبق الضريبة على الدخل المستوجبة
بعنوان القيمة الزائدة العقارية على القيمة الزائدة المتأنية من عمليات التفويت في مقاسم
الأراضي أو أجزاء منها التي يرجع أصل ملكيتها إلى التفويت في أراضي دولية ذات
صبغة فلاحية والتي فقدت هذه الصبغة، باستثناء التفويت عن طريق المعاوضة.

غير أن هذا الإستثناء لا يمنع من تطبيق الضريبة بعنوان القيمة الزائدة العقارية عند التفويت في الأراضي المعدة للبناء إذا شمل التفويت أراض تتوقّر فيها خاصيات الأراضي المهياة للبناء.

وبناء عليه، وباعتبار أن العقار المذكور مرتّب ضمن المناطق العمرانية وفقا لما أفادت به وزارة الفلاحة التي إعتبرت أن تواجد العقار المذكور بمناطق عمرانية حتّى وإن لم يتمّ تغطيته بمثل التهيئة العمرانية يبقى خاضعا للتراتب العامّة للتعمير وبالتالي يعني فقدان له صيغته الفلاحية، فإنّ الحصول على شهادة في رفع اليد عن العقار الفلاحي المذكور يستوجب الإدلاء بما يفيد دفع الضريبة على الدخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّلام

عن وزير الاقتصاد والمالية
وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي